



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الثورة أم الاستبداد؟ المجتمع الإيراني في ظل السوشيل ميديا إلى أين؟

تأملات في الظروف الاجتماعية التي أطاحت بالإصلاحيين في الانتخابات

محمد رهبري



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

الثورة أم الاستبداد؟

المجتمع الإيراني في ظل السوشيل ميديا إلى أين؟

تأملات في الظروف الاجتماعية التي أطاحت بالإصلاحيين في الانتخابات

محمد رهبري *

المقدمة

منذ 100 عام وبعد بداية حقبة جديدة من حكومة نظام رضا شاه في 1920 أصبح المجتمع الإيراني يرقد تحت وطأة الملكية الديكتاتورية، فذهبت الأفكار الأساسية للثورة ومن جملتها حاكمية وسلطة القانون أدراج الرياح، فقد لاقت في حينها ملكية رضا شاه ترحيباً واسعاً من الإيرانيين، ولاسيما المثقفين وأصحاب العقول النيرة منهم، وذلك عائد لكونهم قد سئموا من تلك حكومة السابفة وعدم كفاءتها في إدارة البلد، في حين لم يكونوا يعرفوا تبعات ديكتاتورية حكومة رضا شاه.

واليوم وبعد 100 عام من الوقائع التاريخية ترقد إيران تحت وطأة ظروف مشابهة، فالمجتمع يبدو متعباً من حصار مفروض ودولة غير مستقرة وجائحة كورونا، حتى وصل البعض إلى أن يبحث على أي مأمّن لتأمين الوضع الاقتصادي والنفسي للمجتمع، وإن كان على حساب تقويض أو سحق القيم الديمقراطية، أي أن يمسك شخص مقتدر بزمام الأمور لينقذ البلد من الفوضى الاقتصادية، حتى لو كان من خلال الاستبداد، فهل صوت إبراهيم رئيسي وعلوه من جهة، وسكوت جزء من المجتمع أمام اقتداره من جهة أخرى يوحي إلى أن المجتمع الإيراني لم يعد يتقبل الديمقراطية؟

لقد تسارعت وتيرة الأحداث في إيران بالسنوات الأخيرة، فبعد تعرض الرئيس السابق حسن روحاني للنقد اللاذع، وتأييده من قبل الإصلاحيين، تم انتخابه رئيساً لدورة ثانية عام 2017، مرت إيران بتغييرات مهمة في حقبة الأخيرة، وقد اندلعت احتجاجات كانون الأول 2017؛ بسبب بعض الأزمات الاقتصادية، وانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، وتصاعدت المشاكل الاقتصادية، بما في ذلك التضخم في السوق وهبوط العملة الإيرانية بشكل مخيف، تلتها

* طالب دكتوراه في علم الاجتماع السياسي.

احتجاجات تشرين الثاني 2017 جراء ارتفاع أسعار الوقود، ثم اغتيال قاسم سليمان، وحادثة الطائرة الأوكرانية التي سقطت بصاروخ الحرس الثوري بالخطأ، والتي اخفاها الأخير ثم أكدها لاحقاً، كل هذا كان من جملة الأحداث التي أثرت تأثيراً عميقاً وسلبياً على المجتمع الإيراني.

وظهرت أولى النتائج لتلك التحولات في انتخابات مجالس المحافظات في مارس 2017، حيث لم يشارك سوى 42% فقط من الناخبين، وهو أدنى رقم مشاركة في انتخابات مجالس المحافظات في تاريخ الجمهورية الإسلامية، وبعدها ظهرت أدنى نسبة مشاركة للانتخابات الرئاسية فكانت الأدنى في تاريخ الجمهورية الإسلامية، والتي انتخب فيها إبراهيم رئيسي بتأييد الخط المحافظ بواقع 18 مليون صوت.

وهناك عدة عوامل سببت تقلص المشاركة السياسية أهمها: الإحباط من القدرة على التأثير السياسي، وتطور هذا المفهوم ناجم من شعور المواطن من أنه ليس بإمكانه التأثير على الحكومة وقراراتها، وما إذا تم منحهم مثل فرصة التأثير أم لا؟، كذلك فشل حسن روحاني في تحقيق وعوده وشعاراته من جملتها، رفع الحظر وتقليل نسبة الفقر، وعدم قدرة الحكومة على تعيين الوزراء الكفوئين، وهذا ما عزز في اذهان الإيرانيين بفكرة «عدم قدرة الحكومة على أداء دور حاسم لمستقبلهم»، وهو ما ظهر جلياً في خطاب الكثير من النشطاء السياسيين، فعلى سبيل المثال «بهبزاد نبوي» احد السياسيين الفاعلين ورئيس التيار الاصلاحى، كان قد طلب من الناخبين المشاركة الفاعلة في انتخابات 2017، وكما ورد عن موقع «خبر أونلاين» نقلاً عن صحيفة «اعتماد» الإصلاحية: إن رئيسي الجمهورية والسلطة القضائية لا يمتلكان سوى 10 إلى 15% من اختيارات إدارة البلاد، فعدم الإحساس بالتأثير السياسي هو أحد العوامل المهمة للجزوف عن انتخابات مجالس المحافظات ورئاسة الجمهورية، والابتعاد عن التأثير السياسي ينتج الانفعال الشعبي، فلو أيقن الناخب ان لصوته الأثر في تقرير المصير او تغيير الواقع، لأصبحت المشاركة أعلى بكثير مما هي عليها اليوم؛ وبالتالي سيكون الانتقال إلى الديمقراطية أمراً صعباً جداً.

تقليل المشاركة في الانتخابات يليه تشكيل البرلمان برؤى مفرطة ومغايرة للحرية والتعددية والديمقراطية، فكان جرس إنذار من المجتمع الإيراني بأنه غير مكترث بنقض القيم الديمقراطية، فسكوت المجتمع إزاء القرارات المناقضة للديمقراطية من قبيل إعطاء المزيد من الصلاحيات للإذاعة والتلفزيون للحد من الصحافة المستقلة، أو القرارات التي تفرض المزيد من القيود على الانتخابات في إيران.

وكل هذا يوضح بأن المواطن الإيراني يعاني من مشكلات اقتصادية غيرت من أولوياته، حتى أصبح غير مبالي بالتحويلات التي تضع القيم الديمقراطية وعملية الإصلاح تحت الخطر، وهذا ما أكدته الاحصائية التي أجراها مركز إحصاء الجامعيين الإيرانيين «ايسبا» في شباط 2021، حيث حصل خيار «الحرية في الانتخابات الرئاسية» في الإحصاء الذي اجراه أدنى نسبة بين جميع الاختيارات من حيث الأولوية، فقد شمل هذا الإحصاء الوطني عدة أجوبة على السؤال الآتي وهو: «ما هي الأولوية التي تفضلها في الحكومة المقبلة؟» وتضمنت الأجوبة التالية: «الحرية، وتحسين العلاقات الدولية والاقليمية، والعدالة، وحماية المنتج المحلي، والأمن في قبال الهجمات الأجنبية»، حيث كان خيار العدالة متصدراً بنسبة 31,2% ثم دعم المنتج المحلي وتحسين العلاقات الدولية كلاهما بـ 20%، ثم 10,7% ذهب لخيار الامن في قبال الهجمات الاجنبية، أما الحرية فحلت أخيرةً بنسبة 3,5%.

وكان جرس الإنذار الثاني هو استعداد المجتمع للقبول بالاستبداد، وهذه العلام تدل على أن المطلب الأهم للمواطن الإيراني أصبح اقتصادياً وليس الحرية والقيم الديمقراطية، وهذا ما اتضح جلياً في الانتخابات الأخيرة، حينما ابتعد المرشحون عن شعارات حرية التعبير ورفع التمييز السياسي والاجتماعي وحرية تكوين المجتمعات، ولجأوا الى الشعارات الشعبوية والوعود الاقتصادية، الشيء الذي دفع شريحة كبيرة من المجتمع الإيراني نحوهم، فالعزوف عن المشاركة السياسية وإعطاء الأولوية للملف الاقتصادي والأمني سيدفع إلى ظهور دولة ذات ميول شعبية.

وقد تم الاستناد في هذا البحث إلى الرؤية المستقبلية في تفكيك وتحليل الاتجاهات السياسية في ايران بالسنوات الاخيرة، من خلال رصد المصادر المعلوماتية وتحليل دوافعها، ولهذا الغرض واثناء مراجعة الابحاث تم جمع وتحليل البيانات بطريقة التجميع، حيث اعتمد على معيار تكتل المجتمع الإيراني بعد حوادث تشرين الثاني 2017، وسقوط الطائرة الأوكرانية.

ويسعى هذا البحث أيضاً إلى فك الالتباسات والإجابة عن السؤال التالي وهو: هل ينتظر مستقبل إيران ثورة أخرى، أو أن هناك حكومة استبدادية سلطوية ستحكم البلاد في الأعوام المقبلة؟ وعليه فإن السؤال الرئيسي هو إذا لم تحصل ثورة في إيران فهل النظام الإيراني سيكون منغلقاً أكثر على نفسه في مواجهة الأزمات بدلاً من انفتاحه؟ وهل هناك سبيل لإيران لدوام مسير الديمقراطية؟

ماذا بانتظار المجتمع الايراني؟

هل المجتمع الإيراني متجه نحو ثورة أخرى؟ للإجابة عن هذا السؤال يجب أولاً التعرف على الظروف والعوامل التي تؤدي إلى الثورة، ويتناول الكاتب «حسين بشيرية» في كتابه (من الأزمة إلى الانهيار) عوامل انهيار النظام السياسي من ناحية قدرة الدولة والتعبئة والحركة الثورية.

فمن ناحية التعبئة والحركة الثورية يعتقد بشيريه أن هناك أربعة عوامل يجب أن تتواجد لإنجاح الثورة وهي:

1. الاستياء العام.

2. التنظيم.

3. أيديولوجية الثورية.

4. القيادة.

فهل تتوفر هذه العوامل في إيران؟

ومع زيادة إحقاق الحكومة والانهيارات الاقتصادية يزداد الاستياء والسخط العام، وإذا ما استمر هذا الاستياء فسينظم المخالفون صفوفهم واصواتهم بغية إبراز اعتراضهم على ما يجري، وهذا التنظيم أصبح أسهل بكثير مع انتشار شبكات التواصل الاجتماعي، وبالاساس فأن الكثير من الحركات في القرن الـ21 تشكلت عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وهي الحركات التي تسمى اليوم بـ«الحركات بدون قائد» (كاستلز 2016 : 227)، وأن مساهمة شبكات التواصل بتشكيل حراك بدون محور يسقط تلك الحركات الثورية؛ لأن الحركة بحاجة إلى محور وتنظيم وقائد، لا أن تكون تائهة في مواقع التواصل.

ومن الضروري التمييز بين الحركات الاجتماعية الإصلاحية والحركات الثورية التي تسعى إلى قلب نظام سياسي. ويمكن العثور على حركات بدون محور وذات أهداف إصلاحية في كل أنحاء العالم، لكن لا يمكن العثور على حركة ثورية ناجحة تشكلت من خلال التواصل الاجتماعي، فغياب القائد الثوري الذي يروج لأيديولوجية الثورة سيعرض الحركة التي «بدون محور» للانكسار، لكن السؤال المطروح هو: هل بات من الممكن ولادة حركة ذات قائد ثوري في ظل التوسعة للعالم الافتراضي؟.

وبعد توسع شبكات التواصل الاجتماعي تؤدي الرسائل دوراً تخريبياً بمعدل 5 أضعاف دور الرسائل الإيجابية، وهذا ما رسخ سياسة الفضح في مختلف المجتمعات، (كاستلز، 1400 : 18)، ويقول تامسون: "التكاشف هو صراع من أجل القدرة"، وهنا يتم طرح الثقة والمصداقية، (Thompson, 2000, 245). وطبعاً السياسة الفاضحة لا يمكن أن تكون موازية للفساد الفاضح، ولا تقتصر سياسة الفضح بالضرورة على المعاملات المالية الفاسدة، ولا تستند بالضرورة إلى الحقيقة، فأى خبر من الاخبار يتم نشره وبأى صورة كانت، يمتلك قابلية الانتشار السريع من خلال الفضاء الإلكتروني أو عالم الإنترنت، (McNair, 2006)، فالشائعة التي تطلقها الشبكات الإلكترونية تكون سريعة الانتشار وهذه واحدة من خصائص مجتمع العالم الإلكتروني كما يقول «كاستلز»، حيث يضيف: «الشكل الأكثر تأثيراً في الهجمة السياسية هو تدمير الثقة عن طريق الهدم الاخلاقي لشخصية الفرد وصورته كقائد»، ولقد سهلت سياسة الفضح من عملية تدمير مكانة القائد، لأن وضعه تحت بند المساءلة يجعل من عملية التسقيط ممكنة جداً.

النتيجة أن هذا النوع من السياسة لا ينتج ظهور أي قائد، وبالتالي لا يوجد زعيم ثوري؛ لأنه بمجرد انتشار مقبولية أي فرد في المجتمع تسارع الجهات المعارضة إلى تشويه سمعته وطرح نقاط ضعفه بشكل واسع وواضح؛ من أجل تدني مكانته وضمحلها، وهذه عملية سهلة في ظل انتشار الفضاء الإلكتروني، وإن إقبال رواد التواصل الاجتماعي على هذا المحتوى، عائد إلى سهولة استخدام مثل تلك السياسات عبر الفضاء الإلكتروني أو السوشيل ميديا، وإمكانيته في تهديم أي وجه سياسي؛ وبالتالي فهناك صعوبة بالغة في ولادة قائد ثوري يمتلك الكاريزما، في حين يقول «بشيري»: «من الدلالات الالتزامية لنجاح الثورة وجود ايدولوجية خاصة وقائد ثوري» (بشيري، 1394: 7).

ولربما لو كانت شبكات التواصل الاجتماعي قد ولدت في القرن العشرين لما نجحت الكثير من الثورات الكبرى في ذلك الحين، لأن كل قائد لدية بعض نقاط الضعف المصاحبة لعمله، ولم يكن الاطلاع على نقاط الضعف هذه بالسهولة التي عليها اليوم، وفي الواقع فإن القوى والأحزاب السياسية تمارس الفضح، لذا فولادة شخصية مقبولة بعموم المجتمع وبذلك الظروف أمر مستبعد.

أما المجتمع الإيراني فليس بمعزل عن ما ذكر وهناك أدلة كثيرة تؤيد ذلك، حيث ليس باستطاعة أي شخص أن يحظى بمقبولية في عموم المجتمع.

وفي النتيجة: عند غياب المقبولية العامة في المجتمع ستكون إمكانية ظهور قائد ثوري أمراً متفتياً، وفي حال غياب القائد الثوري تكون حدوث ثورة ناجحة أمراً مستبعداً؛ وعليه فمع حجم الاستياء العام وعدم كفاءة الحكومة، فإن أي ثورة في إيران محكوم عليها بالفشل؛ لأن من أهم مقومات نجاح الثورة هو وجود ايدولوجية وقائد ثوري مقبول لدى عامة المجتمع، وبما أن هذا لا يمكن ايجاده فالامر متفتي، وهذا في حال النظر إلى قدرة الدولة، وان الشرط الاساسي في ائختيار الدولة يكون التوتر بين الجهاز الحكومي والجهاز الأمني، حيث يظهر جليا غياب هذا التوتر في قمع اعتراضات 2019 بصورة مقتدرة ومتماسكة.

وبحسب ما مر ذكره فإن إمكانية ولادة ايدولوجية وقائد ثوري جديد قد ينتج ثورة في إيران، يبدو أمراً مستبعداً للمستقبل البعيد، ولكن إذا غابت احتمالية وقوع ثورة فما هو مستقبل النظام السياسي الإيراني بالنظر إلى الأزمات المحيطة بها؟، وهل سيتبع تلك الأزمات انفتاح أفق جديدة ومسير ديمقراطي وانفراج جديد للمجتمع الإيراني، أم سنشهد انغلاقاً أكثر من النظام السياسي؟.

من أجل تحليل هذا الموضوع يجب أولاً بحث الأزمات الموجودة في إيران وخصوصاً الازمة الاقتصادية، فكما أوضح باحثون نظير (سيمور مارتن ليست) وبعده (اينغل هارت) بشأن توسعة الديمقراطية، حيث ذهبوا إلى أن «التوسعة الاقتصادية تشكل أرضية مهمة لبناء الديمقراطية، وهناك ملازمة واضحة بين الديمقراطية المثمرة والتوسع الاقتصادي، (Inglehrt and Wel- 14: 2008, zel)، فبالنظر إلى الأزمات الاقتصادية الحاكمة على المجتمع الإيراني، ما مدى احتمالية ظهور ديمقراطية ناجعة وفعالة في إيران؟.

وهناك الكثير من الباحثين يرون أن أحد أهم شروط تحقق الديمقراطية هي وجود مجتمع مدني ومؤسسات قوية نظير الباحث (لري دينامند) (دياموند، 1994: 7 و8)، فمن ناحية يواجه النشاط المؤسساتي مشاكل تنظيمية، ومن ناحية اخرى تغير النشاط السياسي وفقدت الكيانات الأخرى اعتبارها وأهميتها السابقة، بسبب توسع شبكات التواصل الاجتماعي، فكانت نتيجته انخفاض المشاركة السياسية والفاعلة؛ وبالتالي يبدو أننا نواجه ظروفًا تتضاءل فيها قيم الديمقراطية، وتضعف به الكيانات المدنية التي هي من أساسيات تشكيل الديمقراطية يوماً بعد آخر.

تقليل اعتبار المؤسسات المدنية في إيران

تؤدي شبكات التواصل الاجتماعي والفضاء الإلكتروني دوراً واسعاً في إيران، حيث يستخدم أكثر من 80% من الشعب الإيراني تقنية الإنترنت، ومع توسع البنى التحتية للتقنية المعلوماتية فإن تقنية النت متاحة لأبعد القرى النائية في إيران؛ وهذا ما أثر على الفهم السياسي والتحويلات السياسية لعامة الناس، لذا تتأثر السياسة من خلال نافذة الاستخدام المتزايد للنت ومواقع التواصل لعامة افراد المجتمع، حيث تعد سياسة الفضح والتشهير أمراً ملازماً ولا ينفك عن سياسة الإعلام (كاستلر، 2011: 393)، ونظراً للفعالية العالية للرسائل السلبية التي تعادل خمسة أضعاف الايجابية منها، فإن عملية التسقيط السياسيين طبقاً لأخبار واقعية كانت أو كاذبة، باتت عملة رائجة لذلك الوسط، علما أن غلبة سياسة التشهير على مواقع الإنترنت التي تحولت إلى أهم نافذة لتلقي الأخبار، لها التأثير السياسي الكبير، وعملية تضعيف هوية الأحزاب وتقليل جمهور حزب معين ومحبيه، هو نتيجة لانتشار سياسة الفضح والتشهير، ومن ناحية أخرى فإن الترويج المتزامن لـ«ثقافة الدعاية» بين السياسيين ورجال الدولة والكيانات، والتي يرى فيها الأفراد مصالحهم مرجحة على مصالح المجموعة تقع تحت تأثير انتشار سياسة التسقيط (Tumber, 2004: 1122).

وفي النتيجة: فإن السياسات الشعبوية التي تعلن من خلال افراد معينين تحل محل الكيانات السياسية، وتضعاف من تقليل هيبة الأحزاب السياسية، فيتأثر المواطن بسياسة التسقيط وإضعاف الهوية الحزبية، وبدلاً من الالتفات إلى البرنامج السياسي ومواقف المرشحين، يتم الالتفات لخصوصيات القادة الفردية، (Edwards and Dan, 1999)، وهذا يسهم في إضعاف الكتل؛ لأن المرشح باستطاعته أن يطرح نفسه متخطياً أسوار الأحزاب والحصول على مقبولية انتخابية بسلوك شعبي.

ولا يقتصر إضعاف الأحزاب والكتل السياسية على سياسة الفضح فحسب، فتوسيع شبكات التواصل الاجتماعي وشيوع سياسة الفضح فيها أيضاً تضعف كثيراً من الكيانات السياسية، حيث نواجه اليوم في ظل انتشار شبكات التواصل تغيير مفهوم عضوية الفرد الحزبي، وفي هذه الفترة يستفيد المرشح كفرد أكثر من المنظمة أو المؤسسة السياسية؛ بسبب قلة تكاليف الدعاية الانتخابية وسهولة إيصال المعلومة، لأن تكاليف التنسيق بالنسبة للمنظمات باهظة جداً، ومع وجود الإعلام الإلكتروني يولد منافس جديد للتنسيق، فالأفراد الذين يرغبون بإثارة قضية أو المشاركة في صراع أو مناظرة ما، يستطيعون الانخراط بسهولة دون اللجوء إلى أي شخص أو الارتباط بمنظمة سياسية،

كما تعزز هذا التغيير بمفهوم العضوية من خلال انخفاض مستوى العضوية داخل المنظمات في العالم، (Lazer et al. 2009; Conte et al. 2012; Pentland 2014)، لذا فإننا اليوم نواجه نوعاً من زوال العضوية وتقليصها في الأحزاب والكيانات السياسية.

وهذا الموضوع يمكن مشاهدته بكثرة في إيران، فبالكاد تستطيع الأحزاب السياسية زيادة نفوذها السياسي بسبب الثقافة السياسية والقوانين الموجودة، وأما مساعيهم بعد الانتخابات الرئاسية 2017 فواجهت مشكلات كثيرة في إيران، حيث كبلت سياسة الفضح أذرع الأحزاب الكبيرة والمؤثرة، فأدت الى تقليل مقبوليتها وتقليص أعضائها، فعلى سبيل المثال الحزب الإصلاحي (اتحاد ملت) أي اتحاد الشعب، واجه تقلصاً واضحاً بعد انتخابات 2017، حيث قدم العديد من أعضائه استقالتهم بصورة علنية وغير علنية، متاح على رابط: zeitoons.com/77329 والشباب الذين اعتادوا اللجوء إلى هذه الأحزاب للمشاركة السياسية يجدون الآن منصة تويتر وإطلاق الهاشتاكات أكثر فائدة؛ لإشباع رغبتهم بممارسة النشاط السياسي.

إن قضية إضعاف الكيانات لا تقتصر على الكيانات السياسية فحسب، بل تتعدى للكيانات المدنية وغير الحكومية، التي تأثرت بالمنافسة الحاد في إيران على مر السنين، فللمطبات الاقتصادية تأثير مباشر على الكيانات المدنية وتوجهاتها، ففي أعقاب الخروج الأميركي من الاتفاق النووي وتصاعد وتيرة الأزمات الاقتصادية في إيران، أعرض الكثير من الناس عن خوض النشاطات المدنية، من أجل إنقاذ حياتهم الاقتصادية، ومن أهم هذه المؤسسات جمعية الإمام علي (ع) لإغاثة الطلاب، التي كتبت على موقعها الإلكتروني «جمعية الإمام علي كيان شعبي غير حكومي ومستقل بالكامل وغير سياسي، السكان المستهدفون من جمعية الإمام علي هم الأطفال والنساء في الضواحي والأحياء المهمشة»، وتم بعدها القبض على المدير التنفيذي في تموز 2020، وحل الجمعية عام 2021، فعلى الرغم من الخدمات التي قدمتها جمعية الإمام علي للمجتمع الإيراني منذ 21 عاماً، ونشاطات عشرة آلاف متطوع في هذه المنظمة، إلا أن تفككها فشل في توعية المجتمع الغارق بالعقوبات والمشاكل الاقتصادية، فمر عليها مرور الكرام مكتفياً ببعض اتعريجات الاعتراضية الخجولة غير تويتر.

وعلى غرار جمعية الإمام علي فقد أغلقت تجمعات أخرى مهمة بشؤون الطفل والمرأة، مثل: «بيت الشمس» في حين كانت نشاطاتها مؤثرة جداً، فإغلاق الكيانات المدنية وتقليص اعضاء ونشاط الكيانات السياسية والتقليل من شأنها، ناتج من توسع مواقع التواصل الاجتماعي

من جهة، ونشوب الأزمة الاقتصادية عقب العقوبات من جهة أخرى، مما أضعف المجتمع المدني الإيراني؛ وبالنتيجة فقد عزز من قبول المجتمع لصوت شعبي مقتدر.

ولم تؤثر المشكلات الاقتصادية جراء العقوبات على الكيانات المدنية فقط، بل كان لزيادة أسعار العملات وازدياد التضخم في 2020، الدور الأبرز في تقليص القدرة الشرائية للمواطن الإيراني إلى 46,2%، وتقلص حجم الطبقة المتوسطة حتى أصبح العامل الذي من الممكن أن ينهض بالديمقراطية يواجهه مشكلات جمة.

العلاج الاقتصادي واطعاف مكانة الدولة المنتخبة

احتجاجات تشرين الثاني 2018 جراء غلاء أسعار الوقود، التي سرعان ما تحولت إلى احتجاجات ضد النظام السياسي في السنوات القليلة الماضية، فكانت من أهم الأحداث السياسية والاجتماعية في إيران، فبعد أن عجزت الحكومة المنتخبة عن الإيفاء بوعودها التي قطعتها للشعب، لجأت إلى زيادة أسعار الوقود بصورة مفاجئة، مما أثار سخط وحفيظة اتباعها السابقين، وأطلق النار على المحتجين في الشوارع، ومرر قانون الأسعار الجديد مع مخالفة مجلس النواب، وبعد توسع رقعة الاحتجاجات قطعت خدمة الإنترنت في إيران لعدة أيام، وكانت الحكومة التي وعدت بزيادة الحريات المشروعة هي وراء ذلك القطع، كما تركت هذه الأحداث تأثيراً عميقاً في المجتمع الإيراني، حيث يقف الإيرانيون اليوم أمام تساؤل وهو: «هل المشاركة في الانتخابات وجلب حكومة معتدلة سيغير من الواقع شيئاً؟» فأين يكمن الفارق بين الدولة المعتدلة والدولة المستبدة، وهل للمشاركة الانتخابية تأثير على سياسات الحكومة؟.

سعت الحكومة المنتخبة إلى إجراء معالجات اقتصادية عن طريق تغيير نسبي في أسعار الوقود، مستفيدة من طريقة علاج الصدمة، إلا أنها كانت غافلة عن ان اجراء هذه الطريقة لن تكون مقبولة إلا إذا كانت مصحوبةً بعود بالاستقرار الاقتصادي والنمو غير التضخمي، (Elliott et al, 170: 1994)، لكن في وقت يعاني فيه الناس من الأزمات الاقتصادية وارتفاع التضخم، فلا أمل في الاستقرار الاقتصادي الذي ينتج ارتفاعاً بأسعار الوقود، والذي يبدو أنه أثار احتجاجات شعبية واسعة.

وإذا ما فشلت الإصلاحات الاقتصادية ودخلت الحكومة في نفق مظلم سيكون الشعب متشائماً بعملية الديمقراطية، وسيكون عرضة للاستخدام وتحقيق مآرب من قبل الحركات اليسارية

أو اليمينية المناهضة للنظام، وفضلاً عن ذلك فإن فشل الإصلاح سيؤدي إلى تقويض مصداقية الحكومات الديمقراطية، فعلى سبيل المثال: الأشخاص الذين يواجهون تضخماً متزايداً أو نقصاً في السلع السوقية قد لا يتمكنوا من مجاراة رغبات أولئك الذين يرجحون دائماً هيمنة المراكز الاستبدادية على الفشل الاقتصادي المستمر في ظل الحكومات الديمقراطية، وفي مثل تلك الظروف قد يحظى القادة الذين يسعون إلى إنشاء قواعد استبدادية بتأييد شعبي، نتيجة الفشل الاقتصادي في ظل حكومة ديمقراطية. (المصدر السابق) هذا ما حدث في حكومة حسن روحاني المعتدلة، والتي وصلت إلى السلطة بدعم من الإصلاحيين.

فتنفيذ إصلاحات اقتصادية وبصورة سرية مع تجاهل مسؤولية الحكومة أمام السلطة التشريعية، قد يؤدي إلى إضعاف الديمقراطية، (المصدر السابق).

ونتيجة لتلك الأحداث فقد ازداد انعدام الثقة بالتيار الذي كان ينادي بالحرية والديمقراطية في المحافل السياسية الرسمية وهو التيار الإصلاحي، وتوسعت رقعة العزوف عن الانتخابات؛ بسبب انحيار الثقة بالكيانات السياسية، لتوفر أرضية مناسبة لظهور سلطة استبدادية أكثر من أي وقت مضى.

وفي الوقت الذي يزداد فيه التأزم الاقتصادي والسياسي والاستياء الشعبي، يوماً بعد الآخر، وفي حال لم تحدث ثورة أو حرباً، ماذا سينتظر المجتمع الإيراني؟، قبل ذلك ينبغي أولاً تناول الظروف الحالية في إيران.

خصائص المجتمع الإيراني الحالي

هناك علامات كثيرة تبرز انقسام المجتمع على قطبين وازدياد الاستياء الشعبي في إيران، فوفقاً لاستطلاع أجرته «إيسبا» (خبرآنلاين، 1398) وبعد احتجاجات كانون الثاني 2019 هناك 75% يعتبرون الاحتجاجات جاءت بداعي الأحقية، وهذا دلالة على حجم الاستياء الواسع، في حين كانت نسبة الاستطلاع حول ذات الاحتجاجات سابقاً وصلت إلى 50% بأنها لا تدر نفعاً للمواطن الإيراني، وفي المقابل اعتبر 42% من المستطلعين بأنها تعود بالمنفعة، وتظهر هذه الأرقام انقسام الشعب الإيراني بشأن موضوعات عدة، وتشير إلى انقسامه إلى قطبين في شبكات التواصل الاجتماعي، وهو الشيء نفسه الذي لوحظ بعد اغتيال قاسم سليماني، علماً أن العديد من مستخدمي الفضاء الإلكتروني تم حصرهم بعد ذلك بسبب فرحهم أو استيائهم، وإن العديد

منهم لم يهتموا سماع أدنى رأي المخالف، وكل هذه شواهد تحكي عن انقسام المجتمع قسمين، وكما رأينا بعد اغتيال قاسم سليمان في 3 كانون الثاني 2020، حيث وصلت عملية حظر المشتركين أو خروجهم في تويتر (block and anfall) إلى ذروتها، الشيء الذي ولد نوعاً من القطبية وحذف الأصوات المختلفة بين مستخدمي تويتر من الإيرانيين.

تشير بيانات تويتر الأخرى أيضاً إلى انقسام المناخ السياسي الإيراني إلى قطبين، حيث تحول تويتر الفارسي إلى مصدر للنزاعات السياسية في إيران، ويبرز مؤشرات واضحة ودقيقة للوضع السياسي، فتشير البيانات التي تم الحصول عليها إلى أن المتابع الإيراني أصبح منقسماً خلال عام واحد إلى «مخالف للخط الراديكالي للجمهورية الإسلامية، ومتطرف مدافع عن الجمهورية الإسلامية، وقبل ذلك ازدادت أعداد المتابعين من الخط الإصلاحية المعتدل، وتنقسم توجهات المتابعين ثلاثة أقسام كل منهم حصل على الثلث بين رواد التويتر.

وبحسب تلك المعطيات فإن وضع أتباع الإصلاحيين وإن كان أفضل من القوى المتطرفة في بداية تشرين الثاني 2019، إلا أن الصعود النسبي لأتباعهم كان أبداً بكثير من الفئتين الأخرين؛ وبالتالي أصبحت دائرة القوى المتطرفة لكلا الاتجاهين في أيلول 2020 أعلى بكثير من الخط الإصلاحية المعتدل، ويتضح من ذلك أن الاهتمام بالصوت المعتدل قد انخفض، فيما ارتفع الصوت المتطرف كثيراً لكلا التوجهين في تويتر الفارسي.

من جهة أخرى فإن الضعف الحاصل في الكيانات السياسية والاجتماعية تعد ميزة أخرى للمجتمع الإيراني، فاليوم ليست فقط الأحزاب السياسية أو النقابات لديها مشكلات تنظيمية، بل حتى النشاط أيضاً يقعون تحت وطأة أمنية مشددة، وأما الأخبار التي تحكي عن استجواب النشطاء المدنيين والسياسيين، والتعامل السيئ مع بعض الأساتذة والعمال تؤيد الفكرة القائلة بأن الأحزاب والمجاميع السياسية والاجتماعية ليس بمقدورها تنظيم كيان واسع، في حين تواجه الكيانات الحالية قيوداً مختلفة، ويمكن مشاهدة مصداق واضح لتلك القيود في السينما، بعد أن استطاعت سحب بيان تحريم الإذاعة والتلفزيون في شباط لعام 2019 بضغوطات خارجية.

المصداق الآخر حول الضغوطات والقيود بحق الكيانات المدنية هو ما حدث مع جمعية الإمام علي (ع) -الذي مر ذكره-، وإلى جانب تلك المصداق أيضاً إضعاف الكتل والكيانات الانتخابية، من خلال رد الصلاحيات للكثير من المرشحين في انتخابات مجلس النواب الحادي

عشر، من قبل مجلس صيانة الدستور، فقد أعلن الإصلاحيون - وهم قطب من أقطاب السياسة في إيران عدم قدرتهم على تقديم قائمة انتخابية، (خبر اونلاين، 2019)؛ حتى وصل الأمر إلى خلو قائمة الإصلاحيين من أي مرشح، الأمر الذي يؤكد إضعاف بعض الكيانات التي من شأنها تقوية ورفد اواصر الديمقراطية، فضعف هذه الكيانات يؤدي إلى اختفاء التأثير السياسي، وهذا عامل من عوامل وضع العراقيل بعجلة الديمقراطية، يأتي ذلك في حال فقدان المجتمع للثقة المتزايد بالمرشحين والكتل السياسية تحت تأثير سياسة التشهير، وهذه صفة أيضاً من صفات المجتمع الإيراني.

وفضلاً عن صفات المجتمع الإيراني الأخرى هناك صفة الاضطراب الناتج من الفترة الانتقالية التي مر بها، والذي تم بحثه في العديد من الدراسات، (رهبري، 1396: 165) فالمجتمع الإيراني وبعد ابتعاده لسنين طويلة عن القيم الثورية، دخل مرحلة من القيم والأعراف الجديدة، ومن الممكن القول إن القيم والأعراف الثورية قد ضعفت، حيث نشهد اليوم ولادة قيم أخرى لم تبلور بعد، وإن الفترة الانتقالية أنتجت نوعاً من التفكك والطبقية الاجتماعية، والتي تسمى بـ«الشذوذ» بأدبيات عالم الاجتماع «دوركايم».

هل الاستبداد الشعبي في طريقه للظهور؟

التوجه الشعبي عادة ما يكون بالضد من التوجه النخبوي، حيث يجاري وينغم توجهات الشارع، وله كثير من التشابه مع سياسة خداع العوام، وكلاهما يشيران إلى ظاهرة سياسية واحدة، حيث يوجد قائد سياسي يروم تلبية طلبات ورغبات طبقة كبيرة من المجتمع بطريقة متهورة، ولأجل ذلك التشابه المشترك فقد يقال في الدراسات السياسية المعاصرة إن التوجه الشعبي قد يحل محل سياسة خداع العوام في بعض الأحيان (patapan, 2019: 5).

وقد أشار الكثير من المحققين إلى أن جوهر الشعبوية له بعض الأسس.

الأول: المفاضلة أو تصوير الفجوة بين عامة الناس والنخب، فالناس طيبون، والنخب فاسدة وبعيدة عن تناول يد الناس.

الثاني: إن حقيقة أن الشعبوية تعتقد أن السياسة يجب أن تبين المطالب العامة لعوام الناس، ونقل أفكار السيادة الشعبية، (Mudde, 2004; Stanley, 2008)، فعندما تضعف الفجوة بين الأحزاب التقليدية تندمج مع الظروف المتأزمة، وحينها تتاح الفرصة للحركات الشعبوية (Müller, 2016; Taggart, 2000; Mouffe, 2005) وقد انتشر هذا الأمر بعد عام 2017 بعد تسقيط سمعة الكيانات السياسية في إيران، تحت شعار «الإصلاحيون والأصوليون انتهت القصة»، حيث أصبح هذا الشعار أول شعارات احتجاجات إيلول 2017، وقد لاقى استقبلاً واسعاً في السنوات التي تلت.

وعليه فإن انعدام الثقة المتزايدة بالنخب والكيانات السياسية، تحت تأثير سياسة الفضح وارتفاع حالة السخط الجماهيري، جراء التأزم الاقتصادي والاختفاق الحكومي، كل هذا ولد أرضية للمقبولية الشعبوية الذي بدوره يمهّد لمعارضة النخبة، فعلى الرغم من الجذور الملتوية للشعبوية، إلا أن التقشف الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية بلا شك هي من أهم العوامل الموجودة (Bugarcic, 2019: 396) فيما كانت إجراءات حكومة حسن روحاني بزيادة أسعار الوقود وصعقة العلاج الاقتصادي ساهم أيضاً في إيجاد هذه الأرضية الشعبوية.

إخفاق الحكومة في أزمة «كورونا» والتي أودت بحياة 496 شخصاً في 26 أيار 2021، والتضخم المتزايد في إيران والعقوبات النفطية والمصرفية أدت إلى انكماش المردود المالي للمواطن،

حيث ألفت أزمة الإخفاق بظلالها على المجتمع لسنتين، فدور الأزمة هو دور المحرك للشعبوية كما جاء في كثير من الدراسات، «الشعبوية هي ردة فعل الإحساس بالأزمة» (Taggart, 2004: 275).

وبالنتيجة هناك المزيد من المطالب الشعبية التي لم تتحقق، كما هناك إخفاق متزايد في تلبية تلك المطالب، (Laclau, 2005: 37-38).

وبشكل عام كلما كان التصور حول الوضع الاقتصادي أكثر سلبية من قبل عامة الناس كان الميل الشعبي أكثر، (Rico and Anduiza, 2017: 378) وعدم الاستجابة الدائمة لعامة الناس يؤدي إلى فقدان ثقته بالكيانات السياسية (المصدر السابق)، وهذا ما حصل في إيران، فالحكومة التي جاءت بوعود كبيرة عام 2017، لم تحقق بالإيفاء بوعودها فحسب، بل لم تستطع الحفاظ على الوضع الموجود في ظل الحصار الأميركي المفروض؛ وبالتالي أظهرت نتائج استطلاع «غالوب» في 20 تشرين الثاني 2020 أن ثقة عامة الناس في الحكومة وصلت إلى 47%، (Crabtree, 2020) أما نسبة المحبوبة لرئيس الجمهورية حسن روحاني فقد وصلت إلى 4% في كانون الثاني 2021، (فارس 1399). وتحت تأثير زوال الثقة بالنخبة السياسية والحرمان الناجم عن ارتفاع التفاوت الاقتصادي، وانسلاخ المواطن من الأحزاب الرئيسية، كلها عوامل أثرت على نهوض الحركة الشعبية الوطنية (Eatwell and Goodwin, 2018) وبات المجتمع متقبلاً للشعبوية الاستبدادية (Edelman, 2020:2).

وهذا في الوقت الذي باتت فيه العوامل الثقافية والطبقية المجتمعية في إيران سهلت لظهور الشعبوية الاستبدادية، ووفقاً لبعض الدراسات التجريبية فإن توجه الناس نحو الشعبوية اليمينية ناجم من قلقهم بشأن الوضع الاقتصادي والتطورات الثقافية. (Gidron and Hall, 2017: 58).

وتظهر التغييرات في الأعراف والقيم الناتجة عن التحولات الثقافية في إطار الشذوذ، فمن وجهة نظر عالم الاجتماع «دوركايم» المجتمع الجماهيري يكون مظهراً لوضعية الشذوذ، حينما يرحب بالاستبداد، ومن أهم خصائص الحركة الجماهيرية هي القمع الثقافي والاجتماعي، وفي ظل التيار والتحفيد الجماهيري لا يمكن لأي منظمة أو مجموعة الوقوف أو النهوض؛ ولذلك يعتبر المجتمع الجماهيري ذا صبغة شعبية، وتعد المطالب المشروعة هي المطالب التي تخضع إلى إرادة الجماهير.

وربط المحققون الثورة التكنولوجية والاعلام الجمعي بالشعبوية، كما تزامن نهوض الاحزاب الشعبوية اليمينية في كثير من البلدان بنهوض العالم الافتراضي، حيث برز كأداة تكنولوجية جديدة يتواصل من خلالها السياسيون مع المواطنين دون الحاجة للجوء لوسائل الإعلام التقليدية (Guer-ro-Solé et al, 2020: 8). فضلاً عن أن العالم الافتراضي أو الإلكتروني يتسم بالحرية التي تسمح للشعبيين الهجوم على الطبقة النخبوية، (Klinger and Svensson, 2015) وبالتالي تكتمل عملية تقوي الشعبوية في قبال النخبة (Suiter et al., 2018).

وكذلك شبكات التواصل الاجتماعي تميل إلى أن تكون أكثر عاطفية وحساسة، وهذا النمط يتماشى مع نمط العلاقات الشعبية التي مرت آنفاً، علاوة على ان تشكيل العالم الافتراضي والتواصل الاجتماعي، أضفى على الأحزاب سهولة في الوصول للناخب من حيث التكلفة، كما تحررت من الوساطات وعوامل التدخل الأخرى، وأن الارتباط مع الناخبين على المستوى البشري يكون بالاستفادة من الشخصية واستهداف الآخرين، (Engesser et al., 2017).

وفي الختام يمكن القول: إن الثمرة النهائية مما مر ذكره هو أن أبرز صفات المجتمع الإيراني بعد توسع الثورة التكنولوجية وشبكات التواصل الاجتماعي أو العالم الافتراضي، نجمت منها فقدان الثقة لدى عامة الناس بالنخبة والكيانات السياسية، وزادت من السخط وعدم الرضا، وأدت إلى تقسيم المجتمع قطبين، وإيجاد التفكك والطبقية المجتمعية، إلى جانب فقدان الكيانات الاجتماعية السياسية وإضعاف الكتل الانتخابية؛ فكل هذه الأمور خلقت مناخاً مناسباً لخلق الاستبداد الشعبي وتقويته.

النتيجة

إن المستقبل دائماً غير قابل للتكهن، ولكن التحولات الاجتماعية التي تحصل في إيران اليوم تجعل من التكهنات والفرضيات المستقبلية شيئاً ممكناً، وبحسب ما ذكر فإذا لم تندلع حرب في إيران فلربما لم يذهب المجتمع الإيراني نحو ثورة داخلية، بل بسبب المجتمع الجماهيري والأوضاع الحاكمة عليه وإضعاف الكيانات السياسية والاجتماعية في السنين السابقة، سنشهد ولادة موجة استبداد شعبي، ولكن هناك عدة عوامل قد تمنع حدوث ذلك، فبالنظر للعقوبات المفروضة التي كان لها تأثير في ضرب العمق الاقتصادي والاجتماعي في إيران، ومهدت لظهور الاستبدادية الشعبوية، فإن رفع الظروف المحيطة يمكن أن يمنع التغييرات الحاصلة، حيث إن إحياء الاتفاق النووي وما يتبعه من تحسن وتعاف اقتصاديين للأشهر التي ستليه، سيكون له الأثر الإيجابي قطعاً في تعافي الحالة الاقتصادية للمواطن، وسيلقي بظلاله إيجاباً على المجتمع الإيراني بمرور الوقت، وأما إذا لم تسلط الأضواء في النزاعات الانتخابية على إحياء الاتفاق النووي فسيعزف الناخب الإيراني عن صناديق الاقتراع؛ وبالتالي سيبقى قابلاً تحت تأثير الظروف التي مر ذكرها.

الهوامش

1. Political Efficacy
2. John B Thompson
3. culture of promotionalism

المصادر :

1. بشيريه حسين، (2015) من الأزمة إلى الانهيار: استكشاف البقاء أو ضعف الأنظمة السياسية، طهران، نشر نكاه معاصر.
2. بشيريه حسين. (1995)، علم الاجتماع السياسي ، طهران ، نشر ني.
3. رهبري محمد، (2017)، الشبكات الاجتماعية الافتراضية والشذوذ الحديث في إيران، طهران، انتشارات كوبر.
4. كاستلز مانوئل، (2021)، الطبقيّة، أزمة الديمقراطية الليبرالية، ترجمة محمد رهبري، طهران، انتشارات كوبر.
5. كاستلز مانوئل، (2016) محطات الغضب والأمل، الحركات الاجتماعية في عصر النت، ترجمة مجتبی قلی بور، طهران، نشر مركز.
6. مارگتس هلن. جان پیتر هیل، اسکات یاسری طاها (2020)، الاضطرابات السياسية، كيف تشكل شبكات التواصل الاجتماعي العمل الجماعي، ترجمة محمد رهبري، طهران، انتشارات كوبر.
7. خبر اونلاين، (2019) الاخبار السياسية الإيرانية، الأحزاب والشخصيات،

khabaronline.ir/news/1321915

8. كاشاني سيدسالار، (2020) مركز الفكر للجامعيين الإيرانيين، انتخابات 2019، المخاوف والامال،
<http://ispa.ir/Default/Details/fa/2286/>
9. عصر إيران (2019)، سياسي، <https://www.asriran.com/002xqt>
10. خبر اونلاين (2019) الأحزاب والشخصيات، متوفر على الرابط :
khabaronline.ir/news/1337871.
11. خبر اونلاين (2019)، الأحزاب والشخصيات ، متوفر على الرابط :
khabaronline.ir/news/1349227.
12. خبركزاري فارس (2020)، مع وسائل إعلامية أخرى،
<http://fna.ir/flyw5i>
13. موقع زيتون (2020) الاستقالة الجماعية لـ 32 شخصاً من أعضاء حزب «اتحاد ملت» بمحافظة همدان،
<https://www.zeitoons.com/77329>.